

الفصل السادس والعشرون:

المنسيون وعودة الكيان

عبد القادر ياسين

ثمة ظاهرة استحدثت في المجال الفلسطيني، اسمها " عرب ٤٨ "، وليس " عرب إسرائيل "، لأن المصطلح الأخير يعني بأننا تنازلنا عنهم لعدونا الإسرائيلي. خلال حرب ٤٧ - ١٩٤٨ نظمت العصابات الصهيونية المسلحة مذبحه في سبعة وثلاثين بلدة ومدينة وقرية عربية فلسطينية، ومع اللجو، بقي في المنطقة التي احتلتها العصابات الصهيونية من فلسطين، نحو مئة وخمسين ألف نسمة، صمدوا في وجه شتى صنوف العسف الإسرائيلي، متشبثين بترابهم الوطني، وبهويتهم العربية الفلسطينية.

لذا تحول هؤلاء إلى أقلية مضطهدة في وطنهم، وغدا الحزب الشيوعي حرب هذه الأقلية، وليس حزب الطبقة العاملة، كما جرت العادة في شتى أنحاء العالم^(١).

معروف بأن السلطات الإسرائيلية لم تسمح للعرب الفلسطينيين بالإعلان عن أحزاب لهم، أما " الشيوعي "، فتم الترخيص له، لأن عضويته عربية - يهودية مشتركة، وليست وفقاً على العرب.

نحو ربع من بقوا في فلسطين المحتلة غدوا لاجئين في وطنهم، إذ انتزعتهم السلطات الإسرائيلية من مسقط رأسهم، وصادرت أراضيهم، حتى بلغ مجموع ما صادرت السلطات الإسرائيلية قرابة ثلاثة أرباع مجموع أراضي العرب الفلسطينيين الذين تشبثوا بأرضهم (٣٤٠.٠٠٠ دونم، من أصل ٤٥٠.٠٠٠ دونم^(٢))، ما شكل عامل طرد للفلاح والعامل

الزارعي العربي نحو سوق العمل الإسرائيلية، بل إن غالبية العمال العرب الفلسطينيين اضطرت للعمل خارج مناطق سكنها، ما أسهم في خلخلة العلاقات التقليدية في الريف العربي الفلسطيني هناك، والأنكى أن العامل العربي الفلسطيني انحصر في العمل الأسود، في ظروف عمل قاسية، وبأجر أقل بنسبة الربع، ودون ضمانات معيشية أو صحية (٢).

لقد تجلّى تشوه البنية الاجتماعية العربية الفلسطينية هناك، في التراجع المطرد للمنخرطين في العمل المنتج، فضلاً عن البطالة التي تفشت هناك، ما هبط بنحو نصب مجموع العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة إلى ما تحت خط الفقر، وبالكاد وصل متوسط دخل الأسرة العربية إلى نصف نظيرتها الإسرائيلية. ومع غياب الأرض، غدا التعليم سلاحاً، ورأسماًلاً، في آن. لكن التعليم دونه العديد من العقبات، ما رفع نسبة تسرب التلاميذ من المدارس إلى النصف، وحتى النصف الذي تبقى في الفصول ظل بلا استيعاب لما يتلقاه، ناهيك عن أن البطالة استبدت بثلاث الجامعيين منهم (٣).

لقد عزز كل هذا القهر من صمود المتشبثين بأرضهم، وعمّق انتماءهم الوطني والقومي، ووجههم إلى النضال في سبيل الديمقراطية والمساواة، كلما كان تحرير فلسطين غائباً عن الأفق.

على أن الأمل في التحرير لطالما تعزز مع كل نهوض عربي، كما حدث في نهوض ٥٥ - ١٩٥٨، حيث انتلّف التياران، اليساري والقومي، في الوسط العربي بإسرائيل، مشكلين " الجبهة الشعبية العربية "، سنة ١٩٥٨، ضد الجور الإسرائيلي، من حكم عسكري، ومصادرة لأراضي

العرب الفلسطينين، وفي سبيل عودة اللاجئين، وتعليم اللغة العربية^(٤).

بيد أن عقد الجبهة انفرط (١٩٥٩) كانعكاس لاستعار الصدام بين رئيس الجمهورية العراقية، عبد الكريم قاسم، والجمهورية العربية المتحدة، جمال عبد الناصر^(٥)، وتحول إلى عدااء مستفحل.

شكل التيار القومي في إسرائيل "حركة الأرض" التي اعتبرت الأقلية العربية الفلسطينية في فلسطين المحتلة جزءاً من الأمة العربية، وطالبت بحل عادل للقضية الفلسطينية، لكن الحكومة الإسرائيلية عاجلت "الأرض" بحظر نشاطها، ولاحت قاداتها، بالاعتقال، وتحديد الإقامة، وقطع العيش^(٥).

بيد أن ظهور "منظمة التحرير الفلسطينية"، ومعها فضائل المقاومة الفلسطينية، أنعش، من جديد الأمل بتحرير فلسطين، ووجد الفدائيون الفلسطينيون المأوى، والدعم بين ظهراني أشقائهم في فلسطين المحتلة، بل إن بعض الفصائل الفلسطينية، وجيوش عربية، نجحت في بناء خلايا لها في الوسط العربي داخل إسرائيل، الذي عاد وأحس بالعار، من الهزيمة التي حاقت بالدول العربية، في حرب ١٩٦٧^(٦).

ولكن ما حيثيات ظهور "منظمة التحرير" والفصائل؟

المنظمة والفصائل:

غني عن القول بأن النكبة عصفت بالبنى العربية الفلسطينية كافة، من اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، ونقابية، مما حال دون ظهور مقاومة منظمة للاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي عززه العسف الرسمي

العربي، الذي قمع كل بادرة مقاومة عربية فلسطينية^(٧).

مع هذا كله لم تسلم إسرائيل من اشتباكات، حيث كان أبناء الشعب العربي الفلسطيني يتجاوزون خطوط الهدنة إلى داخل فلسطين المحتلة، لإحضار حاجياتهم التي تركوها هناك، وإذا ما صادفهم إسرائيليون، اشتبكوا معهم بالسلاح، وشيئاً فشيئاً، أخذ الفلسطينيون يدخلون إلى مسقط رأسهم في شكل جماعات. وفي هذا الصدد قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، جولدا مئير "إننا لم نعرف السلام على حدودنا مع الدول العربية، عدا مع لبنان". وقد نشرت الخارجية الإسرائيلية جدولاً لما اعتبرته "اعتداءات" عربية فلسطينية، وفدت إليها من خطوط الهدنة، فيما بين توقيع اتفاقيات الهدنة (١٩٤٩) و "العدوان الثلاثي" (١٩٥٦) على النحو التالي^(٨):

- من الضفة الغربية ٨٥٠ حادثاً.

- من قطاع غزة ٣٠٠٠ حادثاً.

- من سوريا ٦٠٠ حادثاً.

- من لبنان ٢٠٠ حادثاً.

إذا كان الإسرائيليون يلاقون من يواجههم من أبناء الشعب الفلسطيني بالرصاص، فإن المحاكم العسكرية في القطر العربي المعني كانت تواجه من يجرؤ على مواجهة إسرائيل بالأحكام الجائرة، بتهمة "التسلل" إلى الوطن المحتل! وقد نال المئات من الفلسطينيين الكثير من تلك الأحكام^(٩).

لكن تدفق أبناء فلسطين إلى دول الخليج، أنعش الاقتصاد الفلسطيني، على نحو تدريجي. ومنذ سنة ١٩٥٨، غدا هذا الاقتصاد متعافياً، مما وفر الأساس المتين للشرط الذاتي من أجل ظهور الكيان الفلسطيني، من جديد، وإن كان النهوض القومي الذي اجتاحت الوطن العربي، منذ أواسط الخمسينيات، قد حال دون تجلي ذاك الكيان، ما تطلب انحناء مؤقتة في ذاك النهوض، وخلخلة نسبية في صف النظام السياسي الرسمي العربي، لينفذ منها الكيان الفلسطيني المكبوح. وقد أتت تلك الانحناء المؤقتة بوقوع انفصال سوريا عن مصر، في ١٩٦١/٩/٢٨، ثم كان انتصار ثورة الجزائر، ربيع العام التالي، ما دفع ملك العربية السعودية، آنذاك، سعود بن عبد العزيز إلى حث الشعب الفلسطيني على أخذ قضيته الوطنية بين يديه، والسير على خطى " جبهة التحرير الجزائرية ". وفي ١٩٦٢/٧/٢٦، أعلن الرئيس المصري، جمال عبد الناصر، أمام أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني بقطاع غزة، بأنه لا يملك خطة لتحرير فلسطين، وأن أي حاكم عربي يزعم بأن لديه مثل هذه الخطة " بيضحك عليكم "! وفي الشهر نفسه، دعا الرئيس الجزائري، أحمد بن بيل، الشعب الفلسطيني على أن ينسج على منوال الثورة الجزائرية ^(١٠).

بذا أضيء للشعب الفلسطيني النور الأخضر، من ثلاثة حكام عرب، يمثلون اتجاهات شتى. خاصة بعد أن قلب الانفصال (١٩٦١) الشعار السائد من " الوحدة طريق التحرير " إلى " التحرير طريق الوحدة " ^(١١)

عربياً، أيضاً، كانت الفئات الوسطى قد وصلت إلى السلطة في كل من مصر، وسوريا، والعراق، والجزائر، ما شجّع الفئات الوسطى

الفلسطينية، على أن تنزل بنقلها، وهي التي حققت نفوذًا اقتصاديًا ملموسًا في دول الخليج، وطفقت تفتش عما يوازي هذا النفوذ في المجال السياسي، خاصة وأن سدة القيادة السياسية الفلسطينية ظلت شبه شاغرة، منذ نكبة ١٩٤٨.

نظل في المجال العربي، حيث وجدت أنظمة عربية في احتضان فصيل فلسطيني بعينه - هو " فتح " - ما يحقق لتلك الأنظمة غرضها، في إحراج عبد الناصر، الذي يكثّر من الحديث عن فلسطين.

نعود إلى المجال الفلسطيني، حيث أن قيام جبهة وطنية من " الإخوان " و " البعث " في قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي الأول (خريف ١٩٥٦ - ربيع ١٩٥٧) وفر إمكانية قيام تنظيم إئتلافي. كما أن تمكن " الكتيبة ١٤١ فدائيين " الفلسطينية من قتل ١٣٧٨ إسرائيليًا، في مدى بضعة أسابيع، أكد، مجددًا، إمكانية هز إسرائيل بحرب عصابات.

دوليًا، كان ارتفاع منسوب " المعسكر الاشتراكي " في صنع القرار العالمي، كما اتسعت دائرة حركات التحرر الوطني التي انتصرت في العالم، فيما تأكد مدى إمضاء سلاح " حرب الشعب "، مع الانتصارات التي حققتها تلك الحرب في كل من الصين، وكوريا، والجزائر وفيتنام، مقابل تراجع " المعسكر الاستعماري "، في مناطق عدة من العالم.

هكذا، ما أن انتصف العام ١٩٦٣، حتى كان نحو ثلاثين فصلاً فدائيًا فلسطينيًا قد ظهر إلى الوجود، أغلبها في الكويت، القطر العربي الذي لم يكن ضمن أعضاء " نادي الدول العربية المنتفعة بالقضية الفلسطينية "،

فضلاً عن تمتع الكويت بهامش واسع من الديمقراطية، ما سمح لأبناء الشعب الفلسطيني بحرية الحركة هناك.

هنا تحرك النظام السياسي العربي، فانعقد مؤتمر القمة العربي الأول، في القاهرة، في ١٣/١/١٩٦٤، ولينح مندوب فلسطين في جامعة الدول العربية، آنذاك، أحمد الشقيري، حق استمزاغ رأي مختلف التجمعات الفلسطينية: في الأردن، وقطاع غزة، ودول اللجوء حول الشكل الذي تفضله تلك التجمعات للكيان الفلسطيني المرتجى. وحين انعقد مؤتمر القمة العربي الثاني، بالإسكندرية، في سبتمبر / أيلول ١٩٦٤، كان الشقيري قد ذهب بعيداً في تنفيذ التكليف، فنجح في عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، بالقدس (٥/٢٨ - ٦/٢ / ١٩٦٤)، وتمخض عن الإعلان عن ميلاد " منظمة التحرير الفلسطينية "، بلجنتها التنفيذية، ومركز أبحاثها، وجيش تحريرها، ولم يجد مؤتمر القمة الثاني مفراً من الموافقة - على مضض - على ولادة منظمة التحرير، بعد أن وضع الشقيري القمة أمام الأمر المقضي (١٢).

لقد فوجئ النظام السياسي العربي بالكيان الفلسطيني الفدائي يطل برأسه، خارج الخيمة الرسمية العربية، فأثر ذلك النظام أن يخرج الكيان من معطف النظام الرسمي السياسي العربي، وأن يكون الأول تحت سيطرة النظام العربي، حتى لا يورط الكيان الفدائي ذاك النظام في حرب مع إسرائيل، النظام ليس مستعداً لها.

على مدى السنوات الثلاث، التي فصلت ولادة منظمة التحرير عن هزيمة ١٩٦٧، جاءت مسيراً المنظمة وسط حقول ألغام، لكن المركب

سارت وسط أمواج هائجة، وصخور كأداء^(١٣).

إلى أن جاء إعلان عبد الناصر الطوارئ، والتعبئة العامة، في مايو / أيار ١٩٦٧، وطلب إلى القوات الدولية إخلاء مواقعها في قطاع غزة وسيناء. وتلاحقت الأحداث، حتى اندلعت حرب ١٩٧٦، وحاقت بجيوش مصر وسوريا والأردن هزيمة، لا تزال نعاني من آثارها حتى اليوم.

بيد أن الشقيري لم يلتقط التحولات الدراماتيكية التي أحدثتها هزيمة ١٩٦٧ المدوية، واضطرار عبد الناصر إلى مهادنة خصومه من حكام العرب، وخصومه المحليين في مصر. فقد استمر الشقيري محافظاً على الوتيرة، الثورية لتتسع الشقة بينه وبين عبد الناصر. وفي قمة الخرطوم (أغسطس / آب ١٩٦٧) اتفقت حكومات كل من الأردن، وتونس، ومصر، على ذهاب الشقيري، فيما كان عبد الناصر وعد قيادة "فتح" بنقل قيادة منظمة التحرير لتلك القيادة (أواسط يوليو / تموز ١٩٦٧). وضيق القاهرة الخناق على الشقيري، حتى اضطرته إلى تقديم استقالته في ٢٤/١٢/١٩٦٧، إلى الشعب الفلسطيني، عبر إذاعة "صوت فلسطين" من القاهرة، خاصة بعد أن لاحقه يومية "الأهرام" - المعبرة عن عبد الناصر - بالانتقادات، وبعد أن تحولت النسبة الأكبر من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ضد الشقيري^(١٤).

على أنه من الظلم تحميل الشقيري، ومدير "صوت العرب" آنذاك، أحمد سعيد، مسئولية هزيمة الجيوش العربية، في حرب ١٩٦٧. فقد عكست هذه الهزيمة مدى

عمق الخل الاستراتيجي في شتى المجالات: العسكرية،
والسياسية، والاقتصادية داخل الأقطار العربية، مع الفارق
في الدرجة، ليس إلا.

احتلال واحد ومقاومتان:

باستعار التناقض غير الموضوعي بين التيارين العربيين - اليساري والقومي - وصعوده إلى مستوى التناقض الرئيسي، ثم التأسيس للظلمة، التي لا يزال الوطن العربي يعيشها حتى اليوم فيما لم يكن الخلاف على الوحدة مع حكم عبد الكريم قاسم، إلا قميص عثمان، فعندما أسقطه " البعث "، في فبراير / شباط ١٩٦٣، لم ينجز " البعث " الوحدة، أو حتى الاتحاد الفيدرالي مع مصر، بل دخل في اقتتال إعلامي مع نظامها الحاكم. والأنكى أن الناصري العراقي عبد السلام عارف، حين نحى " البعث "، في أيلول / سبتمبر ١٩٦٣، لم يقدم على الوحدة، أو الاتحاد مع مصر. وحين أرسل عبد الناصر قواته، لدعم ثورة اليمن (١٩٦٢/٩/٢٦)، اتخذت الولايات المتحدة قرارها القاضي بضرب عبد الناصر، الذي اقترب من مصالحها البترولية في الجزيرة العربية.

الاحتلال:

نتيجة حرب ١٩٦٧ وقعت كل فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، ومعها سيناء المصرية، والجولان السوري، وتعجلت قيادة " فتح " ثورة مسلحة في الضفة الغربية، دون النظر لعدم نضج العامل الذاتي هناك، ما أنهى المحاولة في المهد، باعتقال النسبة الأكبر من كوادر " فتح "، التي دخلت سرّاً إلى الضفة.

أما الإخفاق فيعود، أولاً، إلى وقوع أهالي الضفة أسرى الإحباط، بسبب الانتصار الإسرائيلي السريع، السهل، والرخيص. وثانياً لأن أفق أي نضال ضد الاحتلال الإسرائيلي كان مسدوداً، ومحكوماً بعودة الحكم

الأردني إلى الضفة، ومعه قمعه الاستثنائي. وثالثاً، فإن الاحتلال ليم يسرّح أيّاً من موظفي الضفة. ورابعاً فإن الاحتلال قد وصل إلى الضفة، بعد أن كان النظام الأردني قد أخلّى الضفة من نشطاء الحركة الوطنية، بالاعتقالات التي شنّها ذلك النظام، في إبريل / نيسان ١٩٦٦، وطالت النسبة الأكبر من قيادات وكواد كل من " البعث "، و " الشيوعي "، و " القوميين العرب " هناك^(١٥).

فيما اندلعت مقاومة متصاعدة باطراد في وجه الاحتلال بقطاع غزة؛ أولاً لأن أفق هذه المقاومة محكوم بسلطة وطنية، أو بعودة الإدارة المصرية. وثانياً لأن الاحتلال توسع في تسريح موظفي الحكومة بالقطاع، عدا إحراقه مراكب الصيد، وتسببه في كساد التجارة، وضرب الزراعة، وسد باب الرزق أمام العمال. وثالثاً فإن القوى الوطنية ظلت محتفظة بعافيتها، إلى حد بعيد. ورابعاً فإن ثمة التربية العسكرية التي تلقاها شباب القطاع، ناهيك أخيراً، عن الكرامة الوطنية التي نذرت، بفعل الاحتلال، في حد ذاته. وفي القطاع تمت المزاجية بين شتى أشكال الكفاح، وخاصة السياسي، والعسكري^(١٦).

على أن المقاومة في الضفة والقطاع عادت وتوحدت، ما بعد صيف ١٩٧٣، حين بدت السلطة الوطنية الفلسطينية في نطاق إمكانية نظرية.

في الضفة الشرقية :

تراخت قبضة السلطة الأردنية، مع الهزيمة، فأمكن لفصائل فدائية فلسطينية أن تجد لها موطئ قدم في الضفة الشرقية للأردن. وتعزز وجود

تلك الفصائل، بعد الانتصار الجزئي الذي حققته تلك الفصائل، بدعم من الجيش الأردني، في معركة الكرامة (١٩٦٨/٣/٢١) وما أن أخذ النظام الأردني يسترد أنفاسه، حتى عمد إلى محاولة الإجهاز على تلك الفصائل، غير مرة (نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٨، وفبراير / شباط، ويونيو / حزيران، وسبتمبر / أيلول ١٩٧٠، ويوليو / تموز ١٩٧١). وقد استثمر ذاك النظام أخطاء الانزلاق إلى الإقليمية، على حساب عروبة القضية الفلسطينية، واللعب على خصم "الأردني" عن "الفلسطيني"، حتى وصل الأمر بالفصائل حد شق النقابات في الضفة على هذا الأساس. ثم كانت التحرشات غير المبررة من قبل فدائيين بعناصر وضباط من الجيش الأردني، الأمر الذي غذاه النظام، فأخذ يشحن الشعب ضد الفصائل، ويوسع الشقاق بين "الفلسطيني" و"الأردني". فيما تجيشت الفصائل، وغرقت في الظاهرة الاستعراضية، والبيروقراطية، بعد أن ارتدت المقاومة إلى المدينة، فانتقلت من الخنادق إلى الفنادق، والمكاتب، بمجرد انتصار "الكرامة". وجاءت الطامة الكبرى، حين عهد بعض فصائل المقاومة إلى التشهير بالزعيم المصري، جمال عبد الناصر، لموافقته على "مبادرة روجرز" (*) الأمريكية، حيث حاول الزعيم الراحل استثمار هذه المبادرة في إقامة حائط الصواريخ على الجبهة المصرية من قناة السويس، مستظلاً بوقف إطلاق النار.

هنا ضرب النظام الأردني الحديد وهو ساخن، فانتزع من عبد الناصر موافقة على مجرد "ضبط الأوضاع في الأردن"، وإن ذهب النظام الأردني إلى أبعد من هذه الموافقة بمراحل، إلى حد تنظيم مذابح

سبتمبر / أيلول ١٩٧٠، الشهيرة ضد الفلسطينيين في الضفة الشرقية، بعد أن كانت اللجنة المركزية للمقاومة قد جمّدت، لتوها، عضوية " الجبهة الشعبية " فيها، حين خطفت ست طائرات أجنبية إلى " مطار الثورة " في الزرقاء، عشية المذابح إياها^(١٧).

هكذا، من الشق المتسع، باطراد بين الفلسطينيين والأردنيين، إلى إفراغ المقاومة من قسط غير قليل من محتواها، إلى افتعال خصومة مع السند الرسمي العربي الأول للمقاومة (عبد الناصر)، إلى خلخلة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ناهيك عن الخلاف غير المبرر مع " الحزب الشيوعي الأردني "، الذي ركز جهوده، غداة هزيمة ١٩٦٧، من أجل إقامة حكومة وحدة وطنية، في مواجهة شعار " الكفاح المسلح ". وبعد سنتين عدّل الحزب شعاره إلى " كفاح مسلح تدعمه حكومة وطنية ". وشكل مع الأحزاب الشيوعية في كل من العراق، وسوريا ولبنان، فصيلاً فدانياً، هو " قوات الأنصار "، لكن القيادة الفلسطينية المتنفذة حالت دون دخول هذا الفصيل إلى اللجنة المركزية للمقاومة!

رغم شراسة مذابح سبتمبر / أيلول، فإن النظام الأردني أخفق في تحقيق هدفه الرئيسي منها، بفعل صمود الفدائيين الفلسطينيين، ودخول القوات السورية من الشمال إلى جانب المقاومة، ونزول عبد الناصر، بكل ثقله لوقف المذابح. وإن كان أداء قيادة المقاومة اللاحق قد يسر للنظام الأردني الوصول إلى غرضه، إذ وافقت تلك القيادة على نقل الفدائيين إلى خارج المدن والمخيمات، في مواقع محددة، تحت رحمة الجيش الأردني، مع وضع أسلحة الفدائيين في مخازن للسلطة الأردنية. الأمر الذي

سهل لتلك السلطة التخلص، مرة وإلى الأبد، من المقاومة الفلسطينية، في ضربة خاطفة، فيما عرف بمذابح جرش (يوليو / تموز ١٩٧١). وبعد أن كان عبد الناصر قد غاب (١٩٧٠/٩/٢٨)، وبعد شهرين سقط النظام السوري الذي دعم الفدائيين في مواجهة الجيش الأردني. فانتقل من تبقى من الفدائيين إلى لبنان، وأعدت قيادة المقاومة إنتاج أخطائها هنالك، وإن بتعديلات طفيفة (١٨).

في لبنان:

تعاملت القيادة الفلسطينية المتنفذة مع لبنان اعتباره رهينة، مقابل تحقيق الطموحات الوطنية الفلسطينية! الأمر الذي سخره الانعزاليون اللبنانيون، وسرعان ما استحدث تحالف انعزالي، ضم كلاً من " الكتائب"، وذراعها المسلح " القوات اللبنانية" مع " حزب الوطنيين الأحرار"، وذراعه المسلح " النمر"، في مواجهة تحالف أحزاب " الحركة الوطنية اللبنانية". وسرعان ما اندلعت بين التحالفين اشتباكات مسلحة دامية، في مايو/ أيار ١٩٧٣، غداة اغتيال إسرائيل لقادة المقاومة الفلسطينية الثلاثة (كمال عدوان، كمال ناصر، ومحمد يوسف النجار)، وبعد جنازتهم الجماعية التي أثارت بضخامتها الانعزاليين (١٩).

هنا التقت رغبة الانعزاليين المحمومة مع تطلع إسرائيل للنأر مما حاق بها في حرب ١٩٧٣، عدا توقي الإدارة الأمريكية، وفي أذialها إسرائيل لشق الصف العربي، بتدشين حروب طائفية في الوطن العربي، تمزق أقطاره، ثم جاء " اتفاق فصل القوات الأول"، بين مصر وإسرائيل، في ١٩٧٤/١/٢٤، ما أوغر صدر السادات عليها.

هنا افتعلت حادثة الحافلة، التي كانت تقل فلسطينيين، في بيروت الشرقية، في ١٣/٤/١٩٧٥، وقتل من فيها، ما أشعل شرارة الحرب الأهلية اللبنانية، التي توقفت، مؤقتاً، بفعل " اتفاق الرياض "، بين رؤساء مصر، وسوريا، والسعودية، والأردن وليبيا، ومنظمة التحرير، في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٦، لتتجدد هذه الحرب بعد خمسة عشر شهراً، بمجرد إشهار الفصائل الفلسطينية معارضتها لمبادرة السادات (*) (١٩/١١/١٩٧٧). فاجتاحت القوات الإسرائيلية الجنوب اللبناني، في مارس / آذار ١٩٧٨، في " بروفة " للاجتياح الإسرائيلي الأكبر، بعد أربع سنوات وثلاثة أشهر

(١٩٨٢/٦/٤)، والذي صمد في مواجهته مقاتلو المقاومة الفلسطينية، والحركة الوطنية اللبنانية، والجيش السوري، في وجه حصار شرس، دام زهاء شهرين ونصف لعاصمة البهجة، بيروت (٢٠) خرجت بعدها القوات الفلسطينية من بيروت، بموجب اتفاق رعته الإدارة الأمريكية. فابتعدت تلك القوات عن خطوط المواجهة مع العدو الصهيوني، وتبعثرت تلك القوات إلى السودان، وتونس، والجزائر، واليمن، والعراق. لتركزت تلك القوات إلى الخمول المديد، مع ما ترتب عليه من عفن، وفساد، تجلى، لاحقاً، في مناطق الحكم الإداري الذاتي المحدود.

كامب ديفيد وتداعياته :

بغياب عبد الناصر، ونجاح السادات في إقصاء ما عرف باسم " مراكز القوى (**)" في انقلاب ١٥ مايو / أيار ١٩٧١، وبتوجيه ضربتين قاصمتين للحزب الشيوعي السوداني، وللمقاومة الفلسطينية، في شهر

واحد

(يوليو / تموز ١٩٧١)، تدشن اتجاه النظام السياسي الرسمي العربي نحو المعسكر الاستعماري، أكثر فأكثر. ولما استعصت التسوية مع إسرائيل، كانت حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣، التي بدد السادات كل البطولات والتضحيات فيها، فكانت مبادرته إياها، التي تُوّجت باتفاقيتي كمب ديفيد (١٩٧٨/٩/١٧) ومعاهدة الصلح مع إسرائيل (١٩٧٩/٣/٢٦). وهكذا عقد السادات تسوية منفردة مع الكيان الصهيوني، سبق أن رفضها عبد الناصر، بدون كل التضحيات الغالية في حرب ١٩٧٣.

رد النظامان القوميان، في دمشق وطرابلس، ومعها " منظمة التحرير الفلسطينية"، على " مبادرة السادات " بتأسيس " جبهة الصمود والتصدي"، أواخر ١٩٧٧، فيما اعتذر العراق - لسبب غير مفهوم - عن عدم الاشتراك في تلك الجبهة، التي لم تتعد الحبر على الورق!

فيما جاء رد الفعل الرسمي العربي على " كمب ديفيد " في مؤتمر القمة العربي التاسع " (بغداد ١١/٥/١٩٧٨)، فأجمعت أطراف القمة على إدانة خطوة السادات الانفرادية تلك. فيما رفض السادات عرضاً من القمة بمساعدات مالية سخية، لقاء تخليه عن " المبادرة " و " كمب ديفيد " (٢١).

مع المعارضة الخجولة التي أبدتها القيادة الفلسطينية المتنفذة لما أقدم عليه السادات، بل مضاعفة تلك القيادة قنوات الاتصال مع السادات، ورفعها من مجرد قناتين إلى خمس قنوات، تصور السادات بأن في إمكان هذه القيادة المشاركة في المفاوضات المصرية الإسرائيلية. لذا دعاها الرئيس المصري

لحضور جلسة مينا هاوس، بالقاهرة (١٩٧٧/١٢/٢٤)، فارتبكت، وتجاهلت الدعوة.

ثم كان خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، وأبحرت السفينة الأخيرة من ميناء بيروت، في ١٩٨٢/٩/١، ما فتح الباب على مصراعيه لمستجدات، دشنت مرحلة جديدة في حياة القضية الفلسطينية، وحركة المقاومة، ومنظمة التحرير، على حد سواء.

* * *

مراجع الفصل السادس والعشرون

- (١) لمزيد من التفاصيل، يمكن العودة إلى:
- د. إملّ توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، الناصرة، دار أبو سلمى، ١٩٨٢. حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٤٨، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢، ص ٤٣٨.
(*) الدونم = ١٠٠٠ م٢، أي بما يوازي نحو ربع فدان.
(٢) توما، مصدر سبق ذكره ص ٣٥ - ٩٤، ١٤٩ - ١٨٨.
- قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٦١ - ٨٤.
(٣) توما، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩ - ٢٣٠.
- د. صالح عبد الله سرية، تعليم العرب في إسرائيل، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣.
- إيليا زريق، الفلسطينيون في إسرائيل، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة كتب مترجمة، (٧٤٦)، د. ت. ص ٢٠٤ - ٢٢٤.
(٤) توما، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١ - ٢٩٤.
(*) ألح عبد الناصر على ضرورة دخول العراق، بمجرد قيام ثورة ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ فيها، إلى وحدة فورية اندماجية مع الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت تضم سوريا ومصر، لكن قاسم ومعه الحزبان " الشيوعي " و " الوطني الديمقراطي " ردا بمشروع لاتحاد فيدرالي، وصولاً إلى وحدة اندماجية مدروسة ومتأنيّة، تراعى الفروقات، وخصوصيات كل قطر. وسرعان ما اضطهد عبد الناصر اليساريين في الجمهورية العربية المتحدة، فيما عمد قاسم إلى اضطهاد القوميين في العراق. وبذا تقوّض النهوض القومي العربي مع بدايات ١٩٥٩.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٢٩٨.
- زريق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤١ - ٢٤٣.
- حبيب قهوجي، القصة الكاملة لحركة الأرض، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد الأول، آذار / مارس ١٩٧١، ص ١١٢ - ١٢٥.
(٦) قهوجي، العرب، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٦ - ٥٩٠.
(٧) أحمد صادق سعد؛ وعبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٧٠)، بيروت الأمّة العامة للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٥، ص ٢٠ - ٢٨.
(٨) المصدر نفسه، ص ٦٩ - ٧١.

- (٩) المصدر نفسه ص ٦٩.
- (١٠) عبد القادر ياسين، منظمة التحرير بعد أربعة عقود: ظروف النشأة، السياسة الدولية (القاهرة)، العدد السادس والخمسون، إبريل / نيسان ٢٠٠٤، ص ١٨ - ٢٣.
- (١١) المصدر نفسه.
- (١٢) عبد القادر ياسين (تحرير، أربعون عامًا من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، سلسلة
- "كتاب المل" (١)، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، الدار الوطنية الجديدة، ٢٠٠٦، انظر: منى عزت، قصة ظهور المنظمة، ص ٤٧ - ٦٦).
- (١٣) عن مسيرة منظمة التحرير، على مدى أربعة قرون، يمكن الرجوع إلى:
- أسعد عبد الرحمن (محررًا)، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٧.
 - عبد القادر ياسين (محررًا)، أربعون عامًا من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، سلسلة "كتاب ملف" (١)، ٢٠٠٦.
 - عبد القادر ياسين وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ / العلاقات / المستقبل، بيروت باحث للدراسات، ٢٠٠٩.
- (١٤) حول ملابسات استقالة الشقيري، يمكن العودة إلى:
- ياسين (محررًا)، أربعون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١ - ٢٣٨.
 - أنيس صايغ، إشراف وتحرير، أوراق فلسطينية وعربية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨. (انظر: هارون هاشم سيد، تنحى المرحوم أحمد الشقيري عن رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، ص ٩٧ - ١٠٦).
- (١٥) ياسين، الحركة...، مصدر سبق ذكره ص ٥١.
- (١٦) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (*) مبادرة روجرز: مع تصاعد المقاومة الفلسطينية، وحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية الإسرائيلية، أعلن وزير الخارجية الأمريكي، وليم روجرز، في ١٩٧٠/٦/٢٥، عن مبادرة لوقف إطلاق النار، والبدء بمباحثات، تحت إشراف جونار يارنج، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، تهدف إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، وقد وافقت مصر والأردن على هذه المبادرة (١٩٧١/٧/٢٣)، فيما رفضتها منظمة التحرير (٧/٢٥).
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٥٢ - ٥٣.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٥٣ - ٥٤.
- (١٩) ياسين، منظمة...، مصدر سبق ذكره (انظر، لبنان ومنظمة التحرير، ص ١٨٢ - ١٨٣).
- (*) وعد السادات بزيارة إسرائيل، طلبًا للسلام، ونفذ وعيده، فعلاً، في ١٩٧٧/١١/١٩.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ١٨٤ - ١٨٥.
- (**) في ١٩٧١/٥/١٥ نفذت الثورة المضادة انقلابها ضد رموز اليسار الناصري، وسمي

السادات هذا الانقلاب: " ثورة التصحيح ".
(٢١) المصدر نفسه (انظر: أشجان مسعود، لمنظمة التحرير والجامعة العربية، ص ١١).